

بلفظ الطلاق على ما قبل يقع المراءة عن الحقوق المتعلقة
 بالنكاح فظاهر الرواية لا تقتضيان لفظ الطلاق لا يدل
 على إسقاط الحق الواجب بالنكاح وفي رواية للحسن عن
 ابن حنيفة تقع المراءة عنها لاتمام المقصود ولو كان الخلع
 بلفظ البيع والشراء اختلف المشايخ فيه على قول الحنفية
 قال في الفتاوى الصغرى والصحيح انه كالخلع والمباراة
 وعندهما الجواب في الجواب في الخلع وفي الفتاوى الصغرى
 والصحيح انه كالخلع والمباراة وعندهما الجواب في الجواب
 في الخلع وفي الفتاوى الصغرى ايضا لو قال لامرأة خالفتك
 فقبلت المراءة يقع الطلاق وتقع المراءة ان كان عليه
 مهر وان لم يكن عليه مهر يجب عليه بارد ما ساق اليها من المهر
 لان المال مذکور عرفا لخلع فقبله عن اول اقرب ربيح
 الاسلام خوه زاده رحمه الله فعمل به ان ما ذكره في
 اول مسائل الخلع بقوله اذا قال يا خالفتك فخالفتك
 لا يسقط حتى من المهر ونظر والله اعلم وقوله حتى
 الخلع او بارها بان قال الباريتك او قالت باريتي وكان
 الخلع او المباراة بمال معلوم كان للزوج اي ثبت له ما
 سمته هو له ان للزوج ولم يبق لاحدهما الا للاحد الزوجين
 قبل صاحبه في دعوى المهر حتى لا يجب عليها بارد ما قبضت
 ولا عليه

ولا عليه دفع ما لم تقبض سواء مقبوضا كان المهر او غير مقبوض
 وسواء كان قبل الدخول بها اي بالمراءة او بعد اي بعد
 الدخول فهذا ينقسم على وجه لا يميز اما ان لا يسمي شيئا او
 سميا المهر او بعينه او مالا اخر وكلاهما لا يخلو اما ان يكون
 ان يكون قبل الدخول او بعد والمهر لا يخلو اما ان يكون
 مقبوضا او غير مقبوض فالحكمة ستة عشر وجها الاول
 ان لا يسمي شيئا وكان قبل الدخول وكان المهر غير مقبوض
 يركب كل منهما عن حق الاخر المزمه في النكاح في الصحيح
 الثاني ان لا يسمي شيئا وكان قبل الدخول وكان المهر
 مقبوضا فالحكم كذلك الثالث ان لا يسمي شيئا وكان بعد
 الدخول وكان المهر مقبوضا فالحكم كذلك الرابع ان لا
 يسمي شيئا وكان بعد الدخول وكان المهر غير مقبوض فالحكم
 كذلك الخامس ان يسمي المهر وهو الف درهم مثلا وكان
 بعد الدخول ولم يكن مقبوضا يسقط عنه كل السائر
 ان يكون بعد الدخول وكان مقبوضا يرجع عليه بما يجوعه بالشرط
 السابع ان يكون قبل الدخول وكان المهر مقبوضا في القيس
 يرجع عليه بالف وخمسة اية الف بالشرط وخمسة اية
 بالطلاق قبل الدخول وفي الاستحسان يرجع عليه بالف
 المقبوض فقط لان المهر اسم لما تستحقه المراءة وهو خمسمائة
 قبل الدخول فيجب عليها بارد بالشرط وخمسمائة اخرى بالطلاق
 قبل الدخول لانها قبضت ما لا تستحق فيجب عليه بارد الثاني

قوله الثاني ان لا يسمي شيئا الخالف
 هذا ما قاله الكوفي قال لا يسمي شيئا الخالف
 فتاوى قبلت يقع الطلاق والمباراة الخالف
 مهران لم يكن عليه مهر يجب جها سابق اليها
 من المهر لان المال مذکور عرفا لخلع فقبله عن
 قاضد باط قد يرسب حتى عند اقرب ربيح
 حتى لا يخلو اما ان يكون قبل الدخول او بعد